

القانون الواجب التطبيق على  
التكليف والزواج الدولي  
المختلط

# عناصر قاعدة الإسناد

وقت  
الإسناد

القانون  
المسند إليه

ضابط  
الإسناد

الفكرة  
المسندة

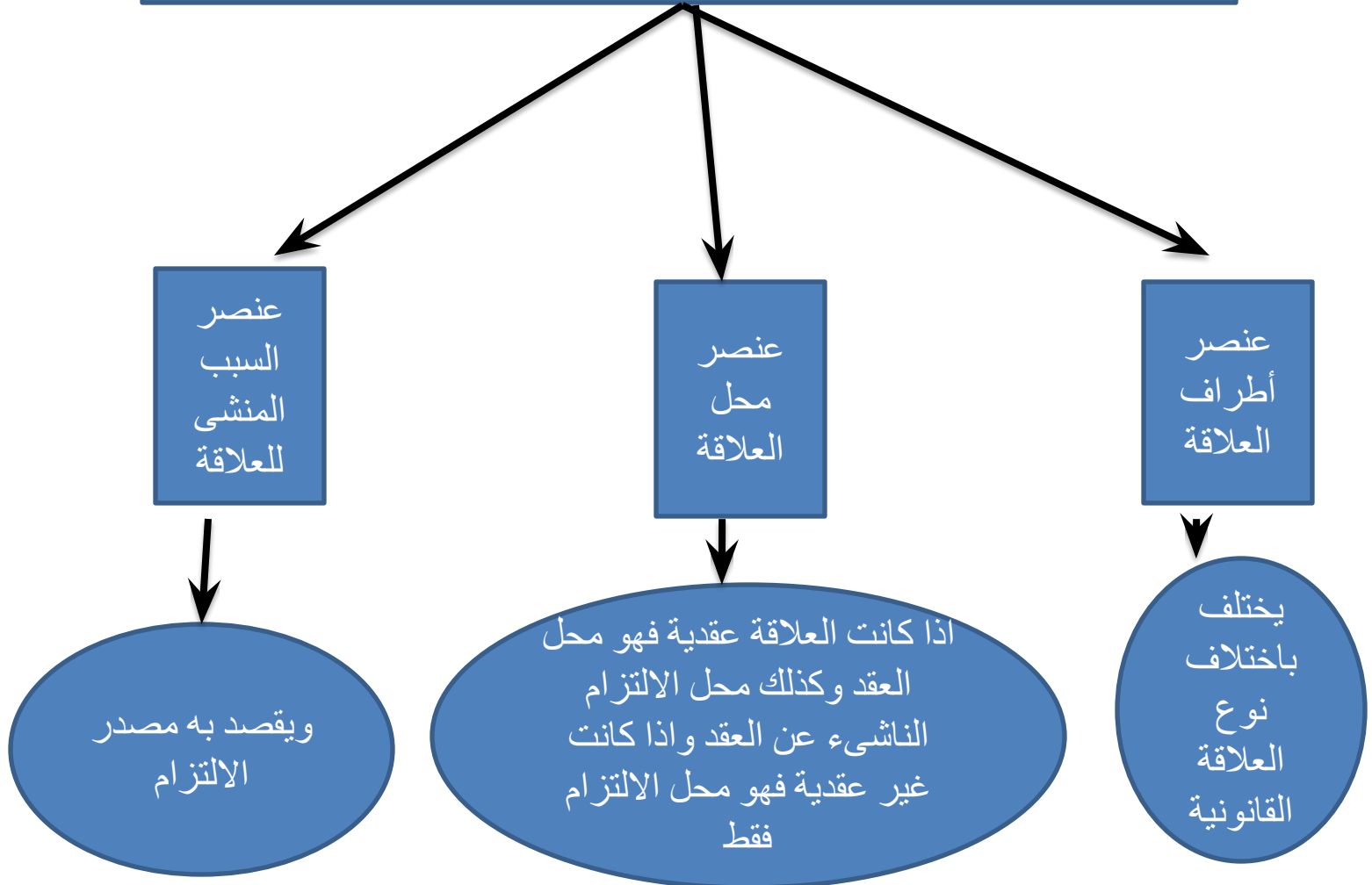
الوقت المحدد لتطبيق  
ضابط الإسناد فإن لم  
يحدده المشرع فيكون  
وقت رفع الدعوى

القانون  
الإصلاح أو  
الواجب  
التطبيق

معيار للربط  
بين الفكرة  
المسندة  
والقانون المسند  
إليه

عنوان  
العلاقة  
القانونية

## عناصر العلاقة القانونية المشوبة بعنصر اجنبي



ضوابط  
الاسناد

التقسيم الثاني

التقسيم  
الاول

ضوابط  
ثابتة

ضوابط  
متغيرة

ضوابط  
موضوعية

ضوابط  
شخصية

محل ابرام العقد  
محل تنفيذ العقد  
موقع العقار  
محل حدوث  
الواقعة  
محل اجراء شكل  
التصرف

الجنسية  
الموطن  
الارادة  
المنقول  
مركز ادارة  
الشركة  
الرئيس

محل ابرام العقد  
محل تنفيذ  
موقع العقار  
موقع المنقول  
محل حدوث الواقعة  
مركز ادارة الشركة الرئيس  
محل اجراء شكل التصرف

الجنسية  
الموطن  
الارادة

# أنواع قاعدة الاسناد

## قاعدة الاسناد المركبة

## قاعدة الاسناد البسيطة

أكثر من ضابط اسناد واحد

ضابط اسناد واحد  
يستعمل بشكل  
مختلف

ضابط  
اسناد  
واحد

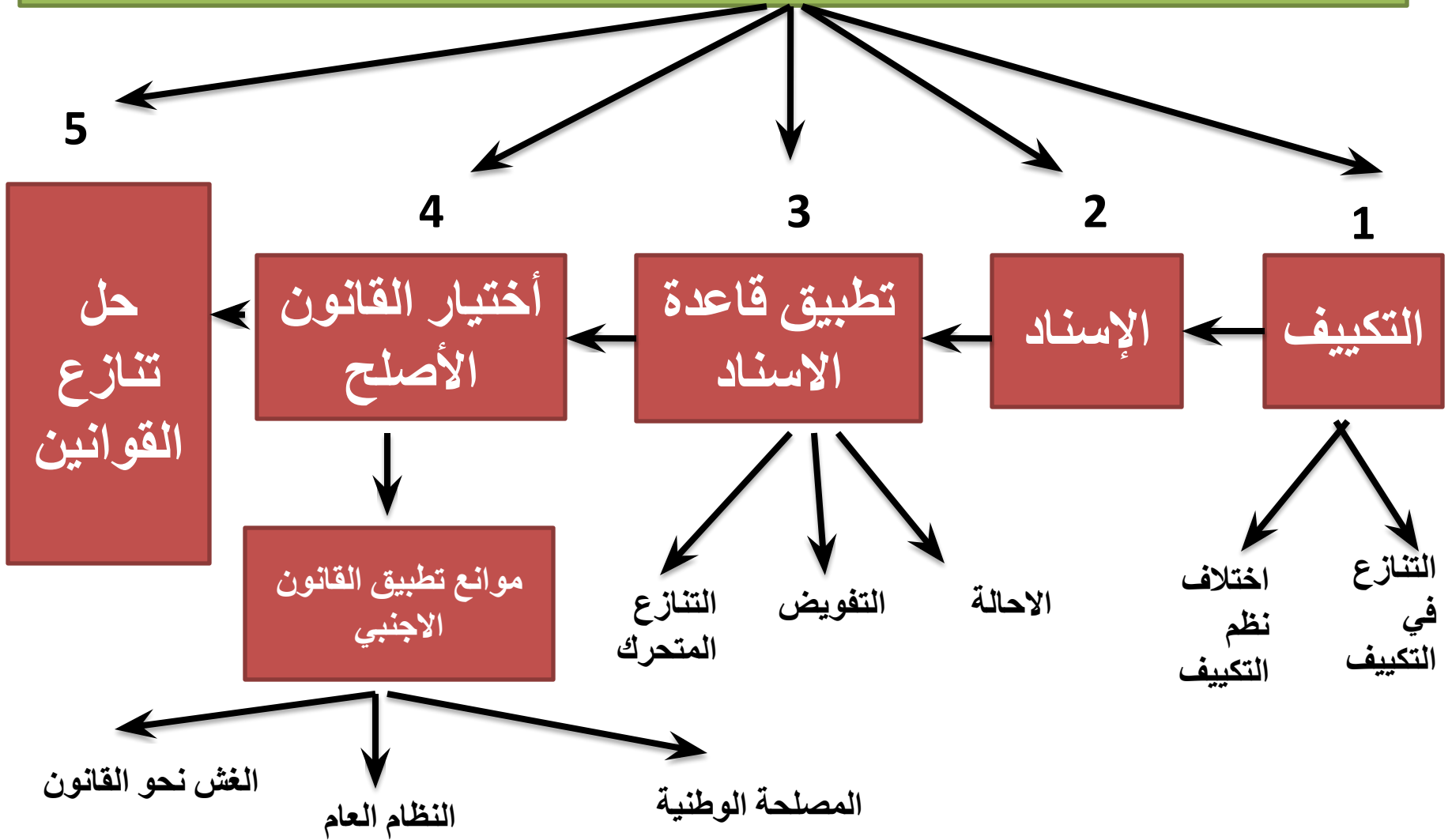
اسناد  
احتياطي

اسناد  
تخييري

اسناد  
جامع

اسناد  
موزع

# مراحل حل تنازع القوانين



# التكييف

```
graph TD; A[التكييف] --> B[أنواع نظم التكيف]; A --> C[تنازع التكيف]; A --> D[تعريف التكيف]; C --> E[اختلاف المفاهيم القانونية في التكيف];
```

أنواع نظم التكيف

تنازع التكيف

تعريف التكيف

اختلاف المفاهيم القانونية  
في التكيف

## المسألة محل النزاع: قضية وصية الهولندي

إذا تم تكليف منع الهولنديين من إجراء وصاياهم بالشكل العرفي (م992) قانون مدني هولندي، حتى ولو كانوا خارج هولندا، بأنه حماية لإرادتهم

الغاية من الرسمية هي حماية أهلية الموصي

قاعدة الإسناد الفرنسية تعطي الاختصاص في الأهلية لقانون جنسية الشخص

القانون الواجب التطبيق هو القانون الهولندي الذي يبطل الوصية العرفية

إذا تم تكليف مسألة تنظيم الوصية بخط اليد أي الوصية العرفية على اعتبار أنها تتعلق بشكل التصرف

الغاية من الكتابة هي للإثبات والشكل هنا مرتبط بالإثبات

قاعدة الإسناد الفرنسية تعطي الاختصاص في شكل التصرف القانون لقانون محل إجرائه

القانون الفرنسي هو الواجب التطبيق وبالتالي فهو يجيز الوصية العرفية

# المسألة محل النزاع: قضية ميراث المالطي

تكيف مطالبة الزوجة بنصيبها في تركة زوجها بأنها تدخل ضمن فكرة ميراث العقارات

قاعدة الإسناد الفرنسية تعطي الاختصاص في مسائل ميراث العقارات لقانون موقع العقار

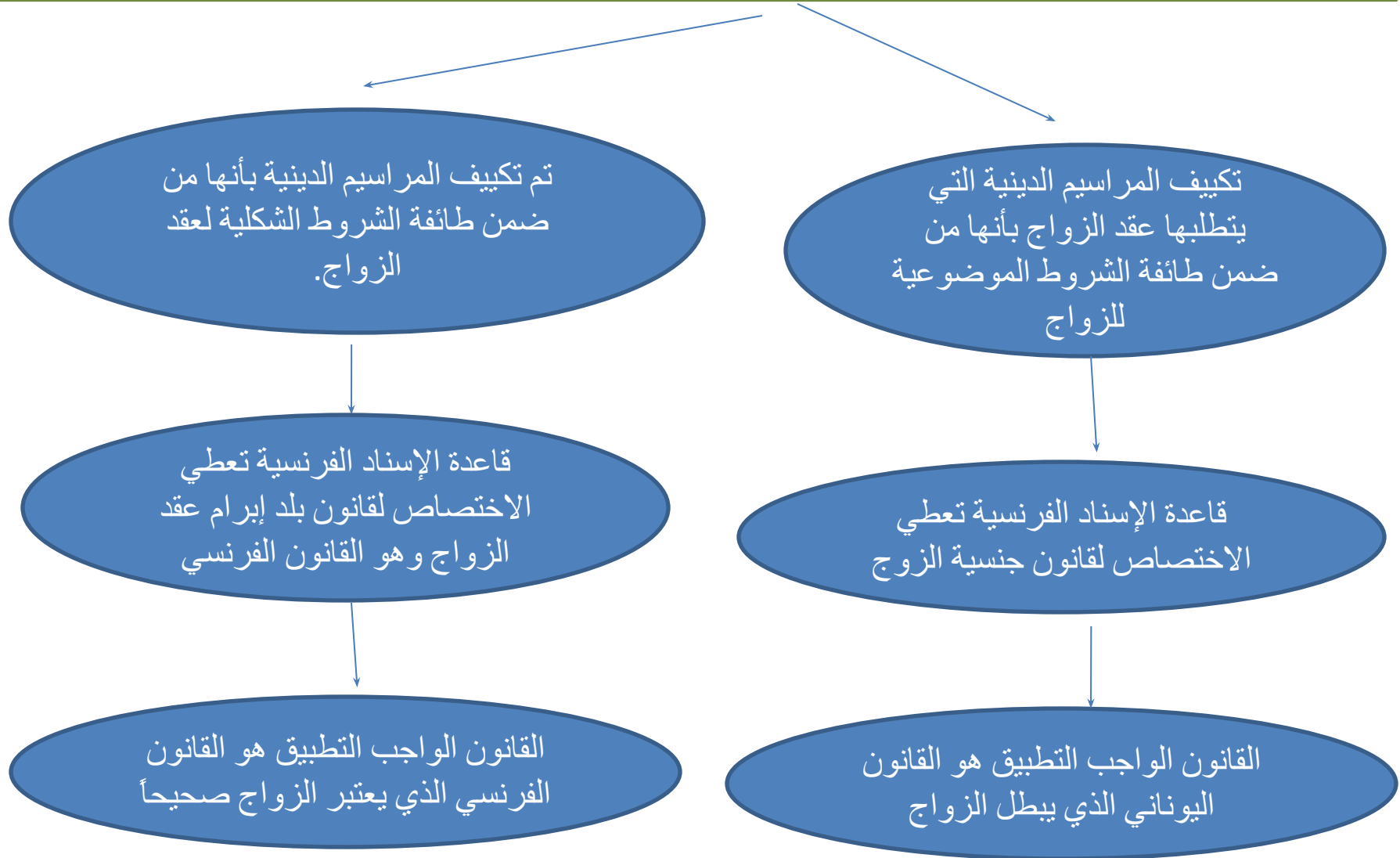
القانون الفرنسي هو الواجب التطبيق وهو لا يعترف بربع الزوج الفقير وهو ما اخذت به المحكمة

تكيف مطالبة الزوجة بنصيبها في تركة زوجها بأنها تدخل ضمن فكرة النظام المالي للزوجين وهو عقد يخضع لقانون الارادة الصريحة وعند عدم وجودها فإنه توجد قرينة على اعتبار قانون العقد هو قانون موطن الزوجية الاول

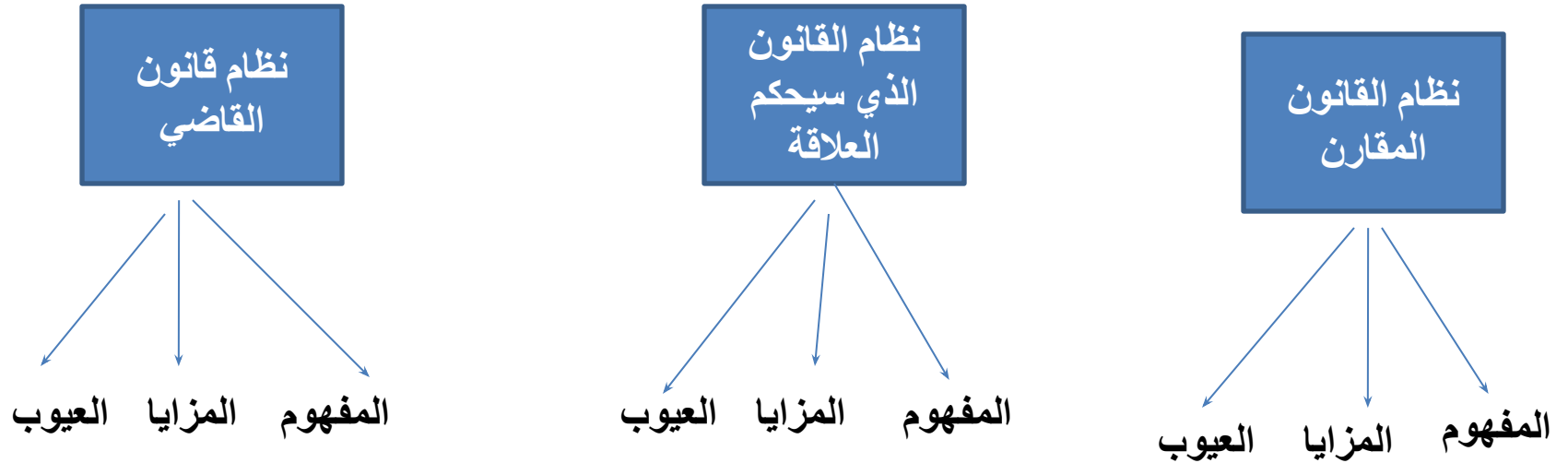
قاعدة الإسناد الفرنسية تعطي الاختصاص في النظام المالي للزوجين لقانون الموطن الأول للزوجين

القانون المالطي هو الواجب التطبيق وهذا القانون يعترف بحق الزوج ربع الزوج الفقير

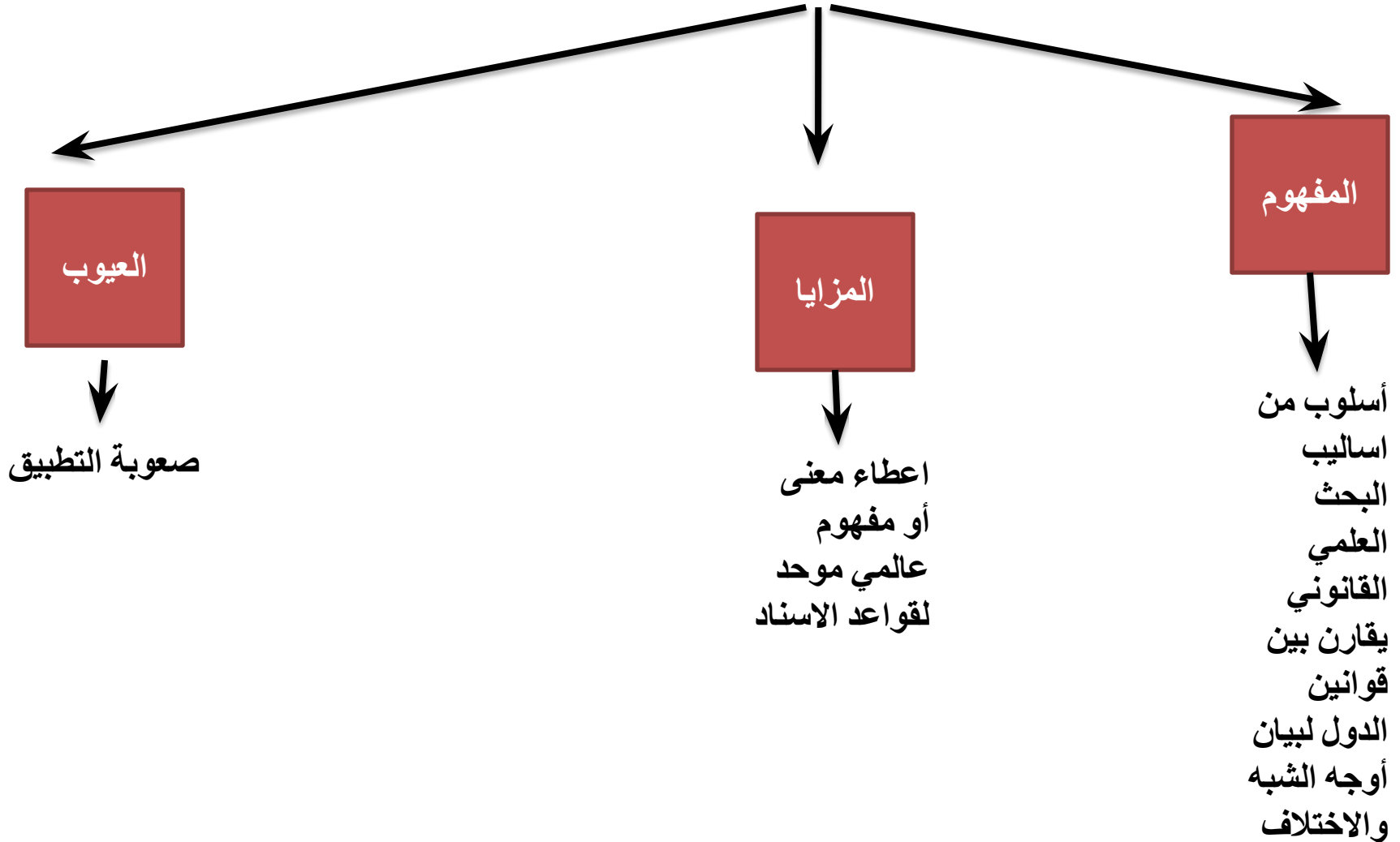
# المسألة محل النزاع: قضية زواج كاراسلانيس



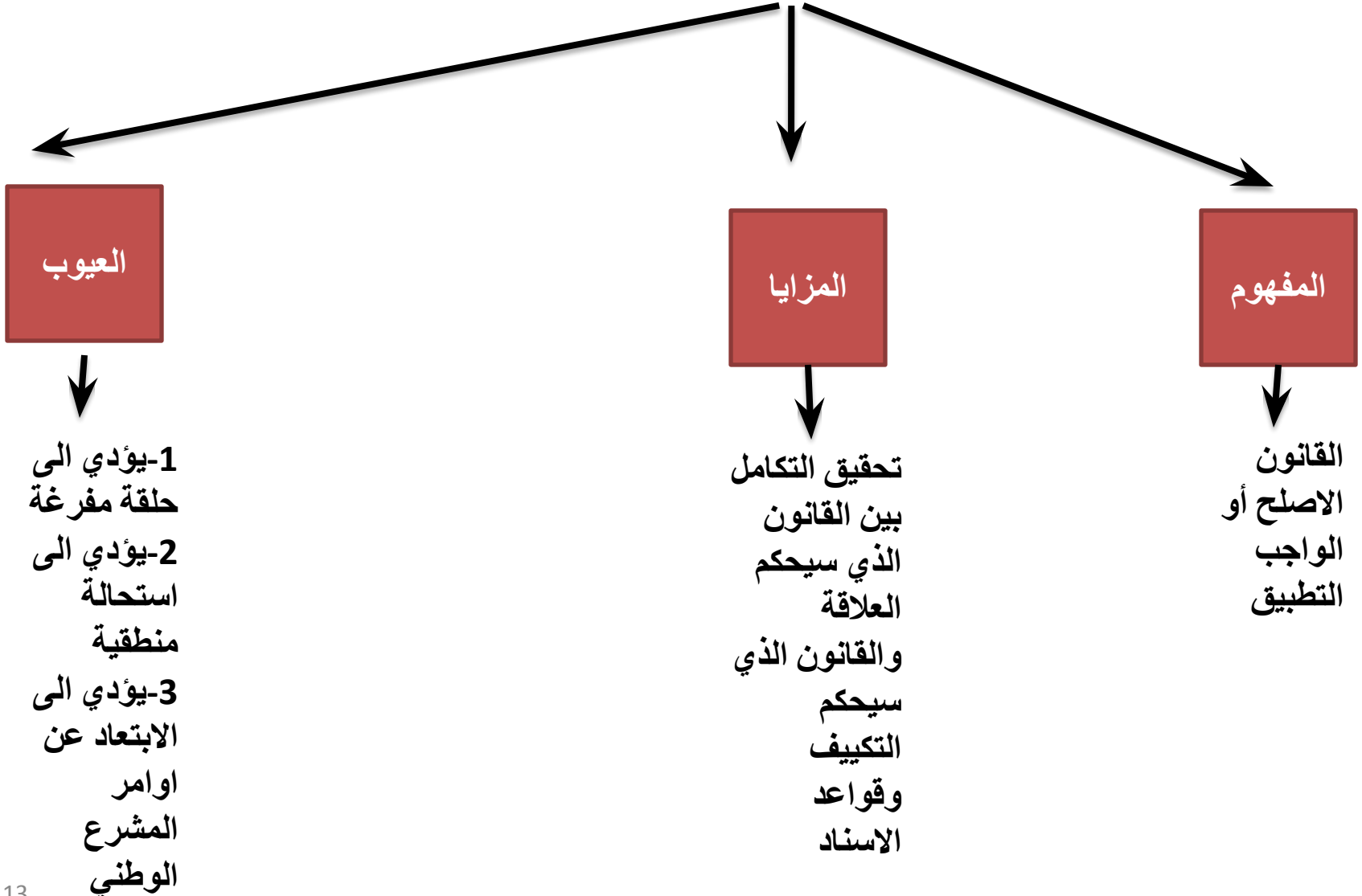
# أنواع نظم التكيف



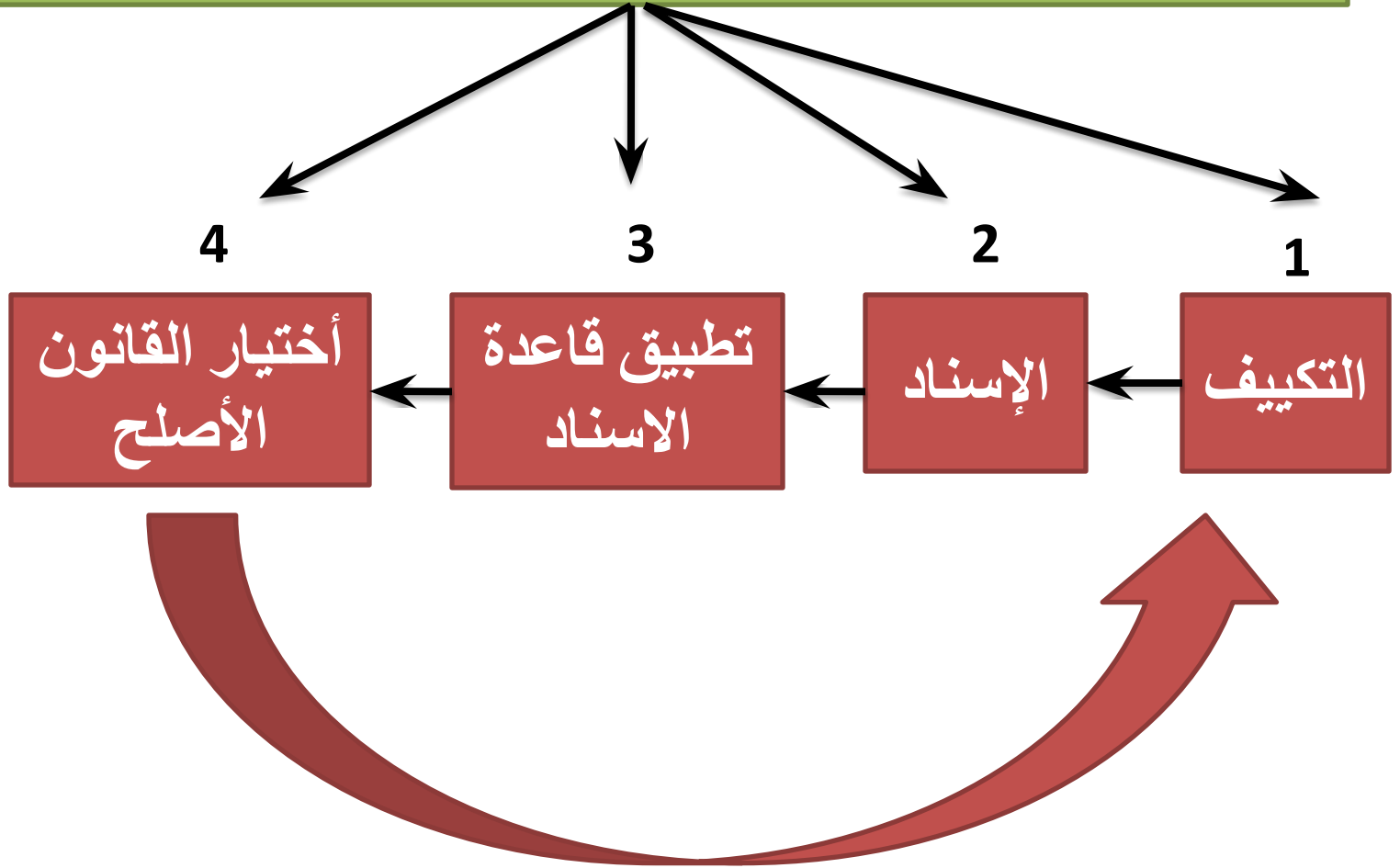
# نظام القانون المقارن



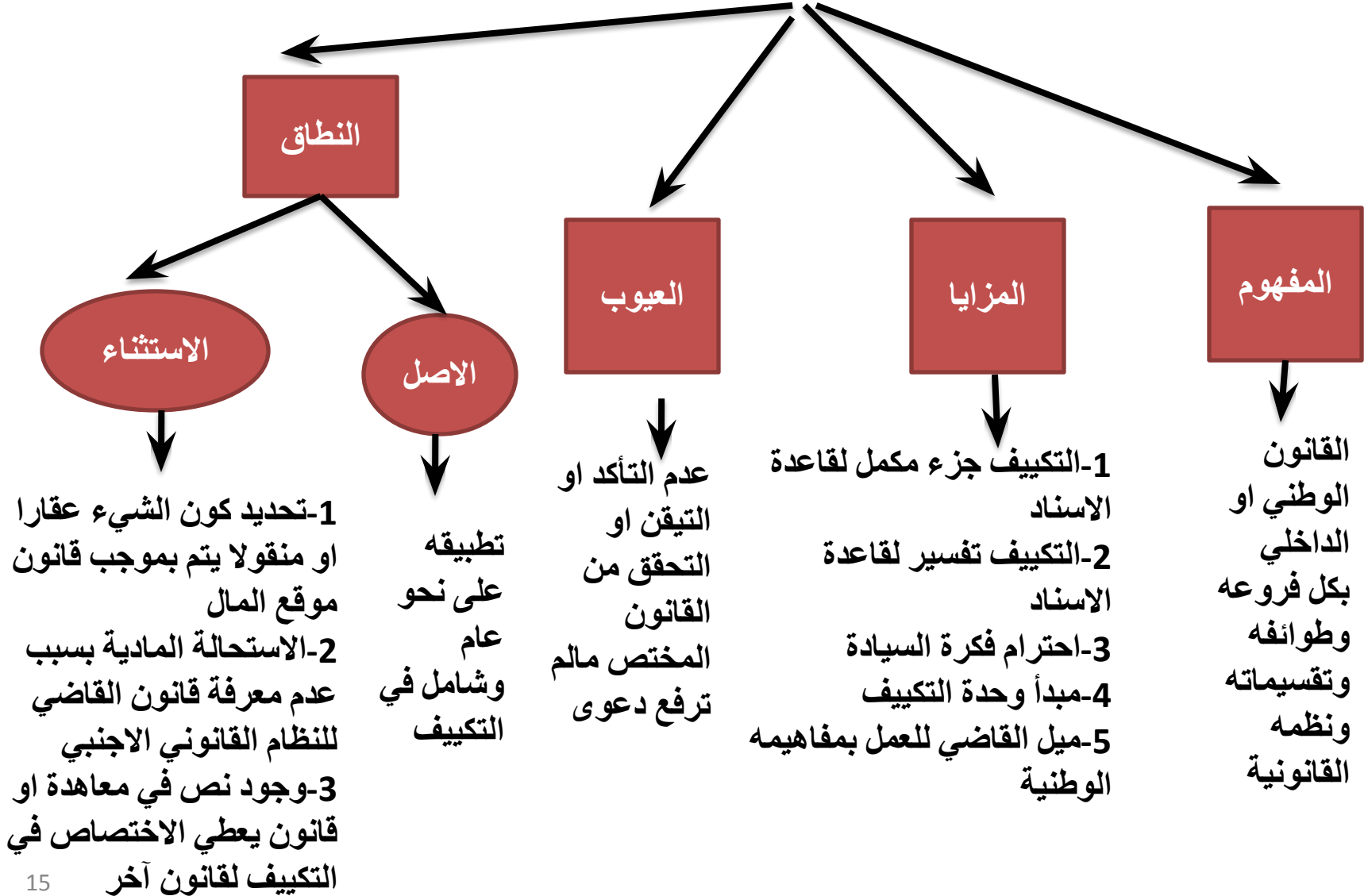
# نظام القانون الذي سيحكم العلاقة



# توضيح معنى الاستحالة المنطقية



# نظام قانون القاضي



# القانون الواجب التطبيق على الزواج المختلط

## مادة 19

- 1 - يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى قانون كل من الزوجين، اما من حيث الشكل فيعتبر صحيحاً الزواج ما بين اجنبيين او ما بين اجنبي وعراقي اذا عقد وفقاً للشكل المقرر في قانون البلد الذي تم فيه، او اذا روعيت فيه الاشكال التي قررها قانون كل من الزوجين ويسري قانون الدولة التي ينتمي اليها الزواج وقت انعقاد الزواج - 2 . على الآثار التي يربتها عقد الزواج بما في ذلك من اثر بالنسبة للمال ويسري في الطلاق والتفريق والانفصال قانون الزوج وقت الطلاق - 3 . او وقت رفع الدعوى المسائل الخاصة بالبنوة الشرعية والولاية وسائر الواجبات ما بين - 4 الآباء والاولاد يسري عليها قانون الاب في الاحوال المنصوص عليها في هذه المادة اذا كان احد الزوجين - 5 . عراقياً وقت انعقاد الزواج يسري القانون العراقي وحده

## مادة 19

يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج الى – 1  
قانون كل من الزوجين.

## استثناء

في الاحوال المنصوص عليها في هذه المادة اذا – 5  
كان احد الزوجين عراقياً وقت انعقاد الزواج يسري  
القانون العراقي وحده.

# القانون الواجب التطبيق على الشروط الموضوعية لصحة الزواج

الاستثناءات

نطاق التطبيق

مضمون قاعدة الاسناد

أولاً: المادة 5/19

ثانياً : شكل عقد الزواج المادة 1/19 وهي استثناء على الاستثناء

ثالثاً: أهلية الزواج المادة 1/18 وهي استثناء على الاستثناء

رابعاً : النظام العام والاداب اذا كان التطبيق الجامع غير فعال والمادة 5/19 غير فعالة أيضاً

- 1- شروط انعقاد الزواج
- 2- شروط صحة الزواج
- 3- شروط نفاذ الزواج
- 4- شروط لزوم الزواج

- 1- الفكرة المسندة: الشروط الموضوعية لصحة الزواج
- 2- ضابط الاسناد: الجنسية
- 3- القانون المسند اليه: قانون جنسية كل من الزوجين
- 4- وقت الاسناد: وقت انعقاد الزواج

# كيفية تطبيق قانون جنسية كل من الزوجين على الشروط الموضوعية لصحة الزواج

